

## قبل أن تقع الأزمة

د/ محمد القاضي

د/ أسامة شعبان

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الزيتونة الأردنية

### الملخص:

#### Abstract :

The importance of this study arises out of the analysis and the determination of the causes of the financial crisis before it occur and from an Islamic prospective. The research study introduces Islam as the solution and as an economic alternative for the current economic human suffering. The research study discussed the following topics:

First: Investment in Islam, and its constraints.

Second: The study had proposed new methods in selecting between projects and feasibility studies, and also assessed the current methods, from an Islamic point of view.

Third: The study had concluded that the Islamic economic concepts differ than the current economic concepts in all measures, and it recommended that we should work by using the Islamic economic rules.

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تحليل و تحديد أسباب الازمة الاقتصادية قبل ان تقع وذلك من مفهوم اسلامي. والبحث يطرح الإسلام بديلاً اقتصادياً لما تعاني منه البشرية، سواء على المستوى الأيديولوجي الشامل (نظرية اقتصادية إسلامية)، أو على مستوى الآليات والسياسات والتقنيات التطبيقية. ومحاور البحث الأساسية هي: أولاً: الاستثمار في الإسلام، ومحدداته التي تحد من الأزمات. ثانياً: الاختيار والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية، حيث قامت الدراسة بوضع صيغ مقترحة وضوابط و محددات دراسة الجدوى من وجهة نظر إسلامية حيث تم استعراض عدد من الضوابط المقيدة لاستخدام بعض المقاييس الاقتصادية للتقييم والمفاضلة من وجهة نظر إسلامية .

## مقدمة:

إن علم الاقتصاد باعتباره أحد فروع العلوم الاجتماعية يقوم على تفسير سلوك الأفراد والجماعات في شتى مجالات النشاط الاقتصادي".

ان المهمة الاولى لعلم الاقتصاد تستهدف دائماً "إشباع الرغبات الإنسانية المتعددة بوسائل الإشباع النادرة في إطار تنظيمات اجتماعية معينة" وهو ما يعبر عنه بالمشكلة الاقتصادية التي تفترض ظاهرتين معاً هما:

**الأولى:** تعدد الرغبات الإنسانية ولا نهائيتها.

**الثانية:** محدودية الموارد وندرتها.

ويرتبط بهاتين الظاهرتين مجموعة من الإشكاليات الفرعية مثل: الاختيار بين السلع والخدمات اللازمة، والاحتياجات ذات الأولوية وما يترتب على ذلك من بروز مشكلة الأسعار كأساس للاختيار والتكلفة، فضلاً عن طرح مشكلة توزيع وتخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة وأسس التخصيص والتوزيع التي تختلف من نظام اقتصادي لآخر.

**العوامل التي تؤثر على دالة الاستثمار في الإسلام هي :**

1 ± . **الحلال والحرام** ، قال تعالى " قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق، قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة، كذلك نفصل الآيات لقوم يعملون، قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعملون"<sup>(2)</sup>. ويعرف الحلال بأنه المباح الذي انحلت عنه عقدة الخطر، وأذن الشارع في فعله.<sup>(3)</sup>

1 ± ± . **المحافظة على استقرار الأسعار وعدم ارتفاعها، وذلك لتحريم الاحتكارات والغش والتدليس والغبن، هذا من جانب الطلب. واستقرار أجور العمال والموارد الخام وانفقاء سعر الفائدة والإتقان في العمل والمحافظة على ممتلكات الآخرين مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في تكاليف الإنتاج إذا ما توفر عدد كبير من البائعين (المنتجين) مما يقود إلى استقرار أسعار أثمان المنتج من جانب العرض، ما يعني توافق السعر مع تخصص الموارد وحجم الطلب عليها.**

- 1 + 2. تحقيق مستوى رفاه عال وذلك من خلال وسائل التوزيع في الإسلام إن كانت من نوع المنتج أو في كيفية عوائد المنتج، وذلك لاعتماد مفهوم الحاجات التي تنظم نمط الإنتاج و الاستثمار، والتي تركز على استغلال الموارد المتاحة في إنتاج يخدم سواد الناس مما يزيد من الكميات المنتجة للطيبات التي لا يخلف استخدامها أثارا جانبية سلبية مثل شرب الخمر، وما يترتب عليه من أمراض اجتماعية واقتصادية كفقدان صحة البدن والعقل الذي يؤدي إلى تدني الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال.
- 1 + 3. التحول إلى الداخل بدلا من التحول للخارج وذلك يؤدي إلى استغلال الموارد المحلية المتاحة بصورة كبيرة جدا لكونها تغطي المتطلبات الأساسية.
- 1 + 4. الرابط بين النشاط الاقتصادي والعقيدة ممثلة في فروض الكفاية مما أوجب على المجتمع المسلم أن يوفر كافة الصناعات الضرورية التي لا يستغني عنها لضمان أمنه الغذائي والعسكري.
- 1 + 5. الحث على زيادة إنتاج الطيبات من الرزق واعتبار هذا الأمر واجبا لا يكمل الواجب الديني بغيره، ويقول الإمام الغزالي بهذا الخصوص "إذا اقتصر الناس على سد الرمق ورجوا أوقاتهم على الضعف فشا فيهم الموتان وبطلت الأعمال والصناعات، خربت الدنيا بالكلية وفي خراب الدنيا خراب الدين لأنها مزرعة الآخرة، وأحكام الخلافة والقضاء، والسياسات بل أكثر أحكام الفقه مقصودها حفظ مصالح الدنيا ليتم بها حفظ مصالح الدين".<sup>(12)</sup>
- 1 + 6. التركيز على سلامة الباعث بالأهم فالأهم مما يترتب عليه أولويات الاستثمار<sup>(13)</sup> التي تخدم مقاصد الشريعة التي وضعت لمصالح العباد في العاجل والأجل معاً.
- 1 + 7. إدخال التكاليف الاجتماعية في جواز الاستثمار أو عدم جوازه وذلك من خلال القاعدة التي تقول جلب المصالح ودرء المفساد عنها وإن درء المفساد خير من جلب المنافع.

1-2. **الحاجة:** تعتبر الحاجات من المؤشرات الهامة في سلامة تخطيط الاقتصاد الإسلامي، وبالتحديد الاستثمار من حيث حجمه واتجاهه ومكانه، فربط أولويات الاستثمار بإنتاج المتطلبات الأساسية للفرد والمجتمع تمكن المسلم من تحقيق إنسانيته وبناء بدنه مما يكفل تحقيق وظائفه في هذه الحياة (عبادة الرحمن وعمارة الأرض) ، ويقوم الإمام الغزالي بهذا الصدد " وأعلم أن معنى الانصراف عن الدنيا إلى الله تعالى هو الإقبال بكل القلب عليه ذكراً وفكراً ، ولا يتصور ذلك إلا مع البقاء ولا بقاء إلا بضروريات النفس).<sup>(14)</sup>

1-2-1. **مقيد غير مطلق،** مفهوم الحاجات في الإسلام تحكمه قواعد ومحددات تضبطها لتوافق مصلحة الفرد والجماعة وتند من التطلعات الضارة في الحاجات وإشباعها وتقيدها بالحلال والحرام، الذي يمنع الاستثمار في منتج ما ويسمح الإنتاج في منتج آخر.

1-2-2. **الترتيب والأولويات،** فالحاجات في الإسلام تنحصر بصورة عامة كما أوردتها علماء المسلمين في ثلاثة أمور: الضرورات والتحسينات والكماليات ، فلا يجوز التجاوز وإشباع التحسينات قبل الضروريات والتي تقترن عادة بحد الكفاية الإسلامي مما يؤدي إلى تحديد حجم الاستثمار واتجاهاته تبعاً للترتيب السابق.

1-2-3. **الجهات التي تقوم بتلبية الحاجات،** فهناك العديد من الجهات التي تقوم بتوفير سبل تحقيق الحاجات مثل الدولة ونظام التكافل الاجتماعي ، وأدوات السياسة المالية في الإسلام كالزكاة والصدقات والكفارات، وبالتالي فمؤشر القدرة على الدفع ليست العامل الوحيد الذي يؤدي إلى تلبية الحاجات.

ومما سبق يتضح بأن النظرة الإسلامية إلى الحاجة أشمل وأوسع منها في النظام الرأسمالي، وأن الأسس المميزة لمفهوم الحاجات وتقسيمها وكيفية إشباعها يعمل على كبر حجم الاستثمارات، ويقود إلى التوسع فيها كما و نوعاً .

1-2-4. **الكفاية الحدية:** لا تختلف الصورة العامة للكفاية الحدية في الإسلام عنها في النظام الرأسمالي ، بحيث أن الكفاية الحدية بمفهومها البسيط عبارة عن العائد المتوقع من الأصل الرأسمالي خلال عمره الافتراضي وهي عادة ما تصاغ رياضياً بالقانون التالي :

الكفاية الحدية = الغلة المتوقعة ( العائد المتوقع ) من الأصل الرأسمالي

شمن ذلك الأصل (تكلفة الاصل)

والكفاية الحدية بذلك هي منسوب العائد إلى ثمن الأصل المستثمر به وكلما كان العائد أكبر كانت الكفاية الحدية أكبر وهو جانب أفضل ويشجع على الاستثمار، وفي هذه المسلمات لا يختلف النظام الإسلامي عن الرأسمالي، ويبدأ الخلاف في محتوى العائد وكيفية احتسابه والوسيلة التي تحكم حدوثه.

وابتغاء الرزق والسعي في تحصيله ورد في قوله تعالى " هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه" ، والرزق في الآية الكريمة يدل على حصول الإنسان على كفايته واستثماره لأمواله والانتفاع بها من خلال تفاعل الأفراد وأموال الفرد مع الجماعة فيعم الخير وتتبادل المنافع بين الأفراد جميعاً هذا بماله وثروته وهذا بجهد وخبرته. ونستدل على هذا المفهوم من خلال ما أورده العلامة المسلم ابن خلدون في تصنيفه لأنواع الكسب 3 (الدخل) حيث يقول ما كان فيه بمقدار الضرورة والحاجة سماه معاشاً، وما زاد عن الضرورة والحاجة فهو ريشاً وامتولاً أما (ما زاد على ذلك ثم أن ذلك الحاصل أو المقتنى إن عادت منفعته على العبد وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجات سمي ذلك رزقاً" وتبين أن المعاش ما غطى الحاجة والضرورة فلا زيادة عنهما ، والرياش والتمول هو ما غطى الحاجة وكان هناك فائض ادخاري ويمكن أن يحوي على جانب من الاكتناز مع حرمة الاكتناز في الإسلام أي أن الرياش والتمول = الاستهلاك + الادخار + الاكتناز. أما الرزق فهو في الحقيقة أعلاه فهو ينتقل في الحاجات الضرورية يذهب على صورة استثمار لأن مفهوم ثمرته مأخوذ من ثمر وكما مر أنفا والذي يعني استثمار الأموال من خلال إنفاقها وبهذا فإن الرزق أكبر من الرياش والتمول والرياش أكبر من المعاش.

حيث أنه يزيد الدخل والمقصود هنا الدخل المتاح Disposable Income فيزداد الاستهلاك وكذلك الادخار وبزيادة الادخار يزداد الاستثمار ومن ثم يزداد الدخل (Y) مرة أخرى.

● لقد تطرق العالم المسلم الماوردي في كتابة أدب الدنيا والدين لموضوع الكسب الذي يشبع الإنسان من خلال حاجاته ومتطلباته وتحقيق كفايته وهي على وجهين، مادة وكسب. فأما المادة فهي حادثة عن اقتناء أصول نامية بذواتها" الثروات وطريقة حصول الدخل من خلالها تتم على أساس التوزيع الشخصي وهي شينان، وحيوانه تناسل . قال تعالى " وانه هو أغنى وأقنى " وأغنى خلقه بالمال والنقى :

جعل لهم قنية وهي أصول وأما الكسب فيكون بالأفعال الموصلة إلى المادة والتصرف المؤدي إلى الحاجة من خلال توزيع وظيفي نتيجة مشاركة العنصر الإنتاجي. لمزيد من المعلومات راجع الكتاب المذكور.

ومع حث الإسلام على العمل والكسب لزيادة الدخل نجد بالمقابل تحريم الإسراف والتبذير والحد من الاستهلاك الترفي البذخي، مما يعمل على وجود فائق ادخاري يؤدي إلى وجود رؤوس أموال كثيرة أمام المستثمرين " عرض النقد " مما يزيد في حجم الاستثمارات وتزداد تبعاً لذلك الدخول . كما إن في زيادة الدخل زيادة الاستهلاك الذي يترجم إلى زيادة الطلب مما يدفع المنتجين إلى تلبية حاجات ورغبات الأفراد المدعومة بقوة شرائية مما يقتضي التوسع في الاستثمارات لزيادة الإنتاج ، وتجدر الإشارة إلى إن هناك اختلافاً بين اثر المضاعف " مضاعف الاستثمار " في الاقتصاد الإسلامي عنه في الاقتصاد الرأسمالي ، حيث إن اثر المضاعف في الاقتصاد الإسلامي اكبر منه في الاقتصاد الرأسمالي وذلك لقيد الأولويات في الإنتاج والاستثمار ، وأهمية هذه الأولويات ودوره في حياة الأمة وجعله فرض كفاية، وهذا كله يؤدي إلى تقليل التسربات في اثر المضاعف ويعمل على أن يكون أثره داخلياً مما يفيد الفئات المنتجة المحلية بدلاً من أن يكون أثره خارج القطر .

كما يختلف اثر الدخل على حجم الاستثمارات في الإسلام عنه في النظام الرأسمالي والعائد إلى إن مصادر الدخل في الإسلام تزيد عنها في النظام الرأسمالي، بالإضافة إلى مصادر الدخل التي تعتمد التوزيع الشخصي لمن يملكون الثروات أو التوزيع الوظيفي من خلال مشاركة عناصر الإنتاج هناك:

1-3 الدخل ، قال تعالى " فابتغوا عند الله الرزق " 1 فالسعي وطلب الرزق يؤدي إلى تحقيق النشاط الاقتصادي الذي يعمر به البلاد وتغطي به حاجات العباد، والسعي والعمل فرض على القادرين للأدلة التي وردت سابقاً ، وطلب الرزق عبادة مأمور بها الإنسان وممارسة الكسب طاعة لأمر الله وحبا في رسوله ومنفعة لصاحبها وللجماعة، فالإنسان مدني بطبعه يحتاج لغيره في اكمال شؤون دنياه. والكسب مقصود به كافة أنواع النشاط الإنساني المباح الذي يؤدي إلى إيجاد المنفعة للفرد وللمجتمع ويؤدي إلى إشباع الحاجات وتحقيق الكفايات من خلال ما بسط الله لعباده وما جعل للإنسان من وسائل الاستخلاف وما سخره له من فضله .

1-3-1 مصدر الدخل ناتج عن الحاجة التي تعطي الحق لكل فرد الحصول على دخل يكفي حاجته بصرف النظر عن حجم العمل الذي بذله، وقد سمي العلماء المسلمين الحد الذي يجب أن تغطى فيه الحاجة (بحد الكفاية) وقد ألزمت الدولة بأن تشرف وان تعمل على توفير سد حاجات الأفراد الأساسية وهذا المصدر له بعدان، الأول حضاري أخلاقي أنساني يعمل على طمأنة أفراد المجتمع على حياتهم مما يزيد من استقرارهم ومن ثم تهيئة الأجواء لتوطين وزيادة الاستثمارات. أما البعد الثاني في حال تغطية حاجات الأفراد يزداد الطلب على الاستهلاك مما يعمل على زيادة اثره المضاعف والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية والأصول الصناعية وبالتالي زيادة اثره المعجل وبتضافر المضاعف والمعجل يزداد الطلب على الاستثمارات.

1-3-2 النظام الاجتماعي والقيمة الأخلاقية ودورها في زيادة الدخل وسد الحاجات مثل القرى في الأفراح والأتراح وكذلك إكرام الضيف وعدم منع الماعون والمنيحة للانتفاع به بما يفيد مثل أن يمنح رجل أخاه المسلم شاة للانتفاع بحليبيها ومن ثم ردها ، وكذلك هدايا الأعياد والأعراس والتي تعمل على زيادة الطلب مما يشجع الاستثمار.

1-3-3 نظام التكافل الاجتماعي والاقتصادي والنفقات. والمقصود بنظام التكافل الاجتماعي تأمين الفرد من خطر الوقوع في حاجة شديدة طارئة كسهم الغارمين من الزكاة للذين لحقهم غرام أو دين ثقيل في غير معطية وليس لديهم ما يفي بهذا الدين فيعطون من الزكاة لسد حاجتهم مما يضمن لصاحب الدين حقه ويعمل على إعادة ثقته بأمان السوق وكذلك إعادة المديون إلى حيز الإنتاج مما يزيد من الاستثمارات ويعمل على أن يكون السوق في اقرب صورة للمنافسة الكاملة وكذلك سهم ابن السبيل والعواقل وهو الدفع بالدية لمن قتل خطأ.

أما النفقات فقد تعددت في الإسلام فمنها ما كان على أساس القرابة ومنها بيت مال المسلمين. وطبعا في حال إنفاق القريب الغني على قريبه الفقير في هذا إعادة توزيع نحو الأفراد ذوي الميول الحدية للاستهلاك العالي والتي تزيد من الاستثمارات.

1-3-4 أدوات سياسة مالية كالزكاة ومصارفها والتي فرضها الله على عباده المسلمين وهي حق المصارف في أموال الأغنياء، والزكاة تكليف ديني مالي إلزامي ذات اثر توزيعي كبير وهام بحيث تعطى للفقراء والمساكين على شكل دخل نقدي أو عيني يعمل على تحريك عجلة النشاط الاقتصادي من خلال دعم طلب هذه الفئات بقوة شرائية تنشط

إليه السوق ليمت التفاعل بين الطلب والعرض والمتمثل بزيادة الاستثمارات كذلك الأوقاف الخيرية وزكاة الفطر.

ومما سلف تبين أن مصادر الدخل في النظام الاقتصادي الإسلامي واسعة ومتعددة تكتسب معظمها صفة الديمومة والاستمرارية مما يعمل على توسيع الطلب على الاستثمارات نتيجة المعطيات المشاهدة بالسوق.

1-4 التوقعات، تعد التوقعات المحرك الأساسي للحياة الاقتصادية في كافة المذاهب حتى قبل لولا الأمل لبطل العمل، لكن التوقعات في النظام الاقتصادي الإسلامي تختلف عنها في النظام الاقتصادي الرأسمالي من حيث أن التوقعات في النظام الاقتصادي الرأسمالي دالة مستقلة وفي حال كونها سلبية " متشائمة" تتوقف عندها حركة النشاط الاقتصادي، ويدخل الاقتصاد في مرحلة جمود وانكماش وتراجع كما تؤثر التوقعات التشاؤمية على سعر الفائدة وتوصيلها إلى مصيدة السيولة التي تعني عدم وجود طلب على السلع المنتجة وبالتالي عزوف المنتجين على الاقتراض من المصارف مهما تدنى سعر الفائدة مما يعمل على تقليص الإنتاج وتعطيل الكثير من خطوط الإنتاج ويترك فائض أيدي عاملة بدون عمل وهذا يقلل من الدخل الفردية فيضعف الاستهلاك الفردي والادخار وبالتالي يقلل الطلب على السلع المنتجة ويقود في النهاية إلى انكماش وتراجع في أداء الاقتصاد، هذا بالإضافة إلى إن سعر الفائدة يعمل كأداة من أدوات السياسة النقدية بالإضافة لكونها أداة سياسة مالية مما يترك مدخرات كثيرة معطلة ويترتب عليها سعر فائدة للمدخرين مما يقود إلى انهيار في المؤسسات المصرفية والمالية .

هذا في النظام الرأسمالي إما في حالة الاقتصاد الإسلامي فان مواقع هذه الدوال تتغير حيث نجد بأن التوقع في هذا النظام تابع وليست مستقبلا مما يسهل معالجة حالة التوقع من خلال أدوات اقتصادية مختلفة مثل المالية العامة وذلك بواسطة الإنفاق العام وكما هو معروف، فقد أناط الإسلام هذه المهمة إلى الدولة التي أوكل إليها التدخل في الحياة الاقتصادية حسب الحاجة للتدخل. والنفقات العامة تعتبر نفقات تمويلية تؤخذ من موارد معينة وتذهب إلى مرافق عامة وبناء البنية التحتية التي تخدم مجموع الناس وليس اخدمهم، كذلك هي تحويلات تمويلية إلى الطبقات الفقيرة، وهذه التحويلات إن كانت على صورة بنية تحتية أو نفقات مباشرة أو الائتين معاً، فهي في حالات البنية التحتية تعمل على تقليل التكاليف من حيث نفقات المواصلات والنقل وامتلاكات رأس المال (السلم الرأسمالية)



وهذا التخفيض يعمل على انخفاض الأسعار مما يترتب عليه زيادة الطلب الذي يجب إن يواكب في عرض مماثل، وهذا يغري المنتجين بالاستثمار وزيادة الإنتاج ويمكن صياغتها :

$$G \uparrow \rightarrow \uparrow Y \rightarrow \uparrow S \rightarrow \uparrow I$$

$$\quad \quad \quad \searrow \quad \quad \quad \uparrow C \rightarrow \uparrow \text{Product} \rightarrow \uparrow N$$

(البنية التحتية أو التحويلات التمويلية) الإنفاق الحكومي -> زيادة دخول الجهات المحولة إليها وذلك إما بتقليل التكاليف أو زيادة الدخل المباشرة وهذا -> زيادة الطلب على السلع المنتجة وكذلك الادخار يزداد بزيادة الدخل مما يترتب عليه زيادة في الطلب على الاستثمارات وزيادة في العرض النقدي المتاح للاستثمار وهذا يدعم التوقع ويعمل على ايجابيته.

أدوات السياسة المالية المتعددة في الإسلام ومن أهمها الزكاة التي تحقق أمران يسيران في التوقع إلى الايجابية ويضمنان استمرارية الطلب على السلع المنتجة وذلك كما يلي :

أ. الزكاة هي تحويل مباشر من الأشخاص ذوي الميل الحدي للاستهلاك القليل إلى الأشخاص الذين يتمارون بميل حدي للاستهلاك كبير يصل إلى 100% من الدخل المتصرف به وهذا الاستهلاك عادة ما يكون استهلاكاً ضرورياً وأساسياً لبقاء الفرد على الحياة واستمرارية نشاطه وقيامه بأعماله مما يؤكد للمستثمرين عدم انتهاء الطلب على سلعهم وخصوصاً الأساسية مما يؤكد ويدعم توقعهم على توجيه استثماراتهم إلى سلع معينة .

ب. أن الزكاة هي أداة تعمل على تحريك 2.5% من حجم الدخل والثروة في المجتمع وذلك كأقل نسبة وهذا يؤكد ويطمئن المستثمرين على استمرارية حركة نشاط الاقتصاد ليس هذا فحسب بل أن المستثمرين بوجود هذه الأداة تقلل مخاطرتهم وذلك لأنهم في حال الكوارث والخسارة فإنها تعتبر كعقد تامين يعود إلى منطقة الإنتاج.

ت. وجوب توفير حد الكفاية لكافة الأفراد في الدولة أو استمرارية المحافظة عليه وإنشطة هذا الواجب بالدولة بدايةً ومن ثم في الأفراد مما يحتم استمرارية وجود طلب على سلع مختلفة ومتعددة للوصول إلى هذا الحد مما يضمن أن التوسع في الاستثمار هو مؤكد.

ث. نظام التكافل الاجتماعي الذي يلزم الأفراد الإنفاق على ذويهم أو أقاربهم حسب قواعد وأصول معينة وردت في الكتاب والسنة كما أن هناك نظام التكافل

الاجتماعي الجماعي الذي يلزم كافة أفراد المجتمع بإعالة بعضهم البعض لأنهم كالجسد الواحد، يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى".

ج. ولم يكتف الإسلام بما ذكر لتحريك الاقتصاد واستمراريته وطمأنه المستثمرين على سير حياتهم بل عزز ذلك أيضا من خلال بعض القواعد التي تنظم وتوطن الاستثمار والإنتاج وتدعم توقعات الأفراد المستثمرين والمستهلكين. يقول الإمام الماوردي في كتابه "أدب الدنيا والدين" هناك بعض القواعد يصلح المجتمع بصلاحتها وتستقر أموره ويكثر نسله ويعظم إنتاجه وهذه القواعد : دين يتبع يصرف النفوس عن شهواتها ويزجرها عن ارتكاب المعاصي والمخالفات ويكون رقيقا على النفوس في خلواتها، نصحها لها في ملماتها، فالدين أقوى القواعد في استقامة الأمور وسيرها في نصابها الذي يوجب العدل والعدالة ويعطي كل ذي حق حقه مما يطمئن كل فرد لما له عليه فتعم الثقة في عدم ضياع الحق والمال فيحسن التوقع والظن في المستقبل".<sup>(19)</sup>

ح. وجود الإمام والحاكم الكفاء الذي يقيم شرع الله في الخلق وعلى ارض الله فينصف المظلوم ويعاقب الظالم ويجاري المهمل فتزداد الألفة ويعم الأمن وتنشر فيه الهمم فيسكن بذلك البريء ويأس الضعيف، فليس لخائف راحة ولا استقرار ولا لحاذر طمأنينة فيحیی الأمل ويسعى الأفراد في طلب الرزق وعمارة الأرض مما يوسع في الأعمال فيتم صلاح الدنيا ويكثر أفرادها فتكثر حاجاتها ومتطلبات أهلها وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال "الأمل رحمة من الله لأمتي ، ولولاه ما عرش شجر ولا أرضعت أم ولدا"<sup>(20)</sup>.

وعليه يمكن إجمال دالة التوقع بما يلي :

التوقع = (السياسة المالية، المالية العامة، حد الكفاية، التكافل الاجتماعي، الوضع السياسي والموارد المتاحة).

1-5 الربح : يعتبر الربح العامل الوحيد لقيام الاستثمارات في النظام الرأسمالي والهدف المنشود للنشاط الاقتصادي، وما الاستثمار والإنتاج إلا وسيلة لغاية الربح.

وهذه الفلسفة جردت الاقتصاد الرأسمالي من الجانب القيمي الأخلاقي فكان كل ما يجلب ربحاً ميداناً للاستثمار دون التقيد أو الرجوع إلى مرجعية قيمية، وذلك لأن الأصل في الممارسة الاقتصادية الحرية المطلقة في الإنتاج والاستثمار والوسيلة. وضمن هذا المنظور ظهرت الممارسات الخاطئة مثل الاحتكارات بأنواعها والإنتاج المنحرف من خمور ومخدرات وبيع ترفيهية وأوراق مالية لا أصل حقيقي ولا قيمة لها في حياة الأمة بل على العكس أضرت بالمجتمع أخلاقياً واجتماعياً وصحياً.

ومع أهمية الربح في الاقتصاد الإسلامي ودوره في زيادة حجم الاستثمارات وزيادة الطلب عليها وتوجهها إلى العائد الأكبر، إلا أن هناك محددات هامة تحكم الربح وتحد من الإيغال في السعي الدائم بعيداً عن مقاصد الشريعة. فالاستثمار في الإسلام ليس تبعاً لمقدار الربح بصورة كلية فهناك المشاريع العديدة التي تعود بالربح الوفير لأصحابها لكن الإسلام لا يقرها وذلك لمخالفتها لمقاصد الشريعة وما زاد الشارع من الشرع الذي جاء في الأصل لخدمة المصلحة الاجتماعية الجماعية وهذا ما نجده في قوله تعالى "إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان"<sup>(21)</sup> كذلك قوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربوا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون"<sup>(22)</sup>. وتبين من الآيات القرآنية أن الإسلام لا ينظر إلى مقدار الربح للاستثمار في هذا المشروع أو ذلك بل هناك قواعد توجه المستثمر إلى استثمار أمواله، يورد د. أنس الزرقا<sup>(23)</sup> في بحث له وجوب اتخاذ معايير خمسة لجدوى المشروع في الإسلام بالإضافة إلى توقع الربح وهي:

أ. اختيار طبيبات المشروع وفق أولويات إسلامية" ضروريات، حاجيات، كماليات".

ب. توليد رزق رغد لأكبر عدد من الأحياء (مع اعتبار العامل الاقتصادي).

ت. مكافحة الفقر وتحسين توزيع الدخل والثروة.

ث. حفظ المال وتميمته باستخدام القيمة الحالية الصافية للمشروع كمؤشر لكفاءة

استعمال الموارد.

ج. رعاية مصالح الأحياء من بعدنا.

6-1 النمو السكاني، يعد العامل السكاني من أهم العوامل التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كافة المذاهب والنظم وذلك لأن الإنسان هو المستهدف بصفته مستهلكاً أو منتجاً أو مدخراً أو مستثمراً.

ح. إلا أن هناك تمايزا في طبيعة النظرة إلى قضية السكان يختلف فيها الإسلام عن الرأسمالية. وهذا الاختلاف عائد إلى اختلاف المفاهيم في عليا المشكلة الاقتصادية والتي يحصرها النظام الرأسمالي في السكان وهذا ما دلت عليه مقولة مالتس التشاؤمية وما تبعها من مقولات سارت على خطاها والتي قالت بان مقابل الندرة والمحدودية في الموارد والتي تزيد بصورة متوالية حسابية هناك انفجار سكاني يزداد بصورة متوالية هندسية مما يخلق فجوة في تغطية الحاجات ويعني صورة قائمة لمستقبل البشرية ويؤدي إلى تدهور المستوى العام للمعيشة مما يقود الأزمات مختلفة نهايتها حروب وقتل. ولتفادي الوصول إلى هذه النتيجة فيجب الحد من النمو السكاني أما بموانع وقائية أو موانع ايجابية.

خ. ويتعارض هذا الطرح في المعالجة كما يتعارض سبب المشكلة الاقتصادية مع النمو السكاني والموارد مع النظرة الإسلامية التي لا تقر قطع النسل وتحديده لأنه ليس السبب الحقيقي في المشكلة الاقتصادية فهناك سوء التوزيع والاستهلاك البذخي الترفي المفرط والمغالة في استنزاف الموارد. فالإسلام حث على التكاثر وحرمة تحديد النسل إلا في الضرورات فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم "تزوجوا فإنني مكاثركم الأمم، ولا تكونوا كرهبانية النصارى"<sup>(24)</sup>، وهنا يجب التنبيه إلى ان مفهوم التحديد يختلف عن مفهوم التنظيم الذي أقره الإسلام.

د. فمن هنا جاء الإسلام بمعالجة سير حياة الأفراد بوجوب العمل والسعي في طلب الرزق ومن ثم عدم الإسراف في الإنفاق والتركيز بداية على إنتاج الضروريات مما يخلق الاتساق بين عدد الأفراد وإنتاجهم.

ذ. ومن خلال تزايد السكان ونموهم و زيادة الطلب على السلع المختلفة مما يعني في الفترة القصيرة زيادة الأسعار وفي زيادة الأسعار زيادة الأرباح مما يشجع الكثير من المستثمرين على الدخول إلى مواقع الإنتاج مما يزيد من الطلب على الاستثمارات كما يقود هذا إلى أن يتوسع المنتجون القدامى بزيادة إنتاجهم للاستفادة من الأرباح. وفي هذا يقول ابن خلدون " إلا ترى إلى الأمصار القليلة السكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالاً وأشد رفاهية".<sup>(25)</sup>

7-1 مصلحة الجماعة والفرد، أن الهدف من كل نشاط اقتصادي هو إشباع الحاجات الاقتصادية الفردية الجماعية. إلا أن لكل مذهب منهجه الذي يراه في إشباع حاجاته. فاللهذهب الرأسمالي فلسفته وكما سبق يعتمد الحرية المطلقة في الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار دون قيود تحدد أو تنظم هذه العمليات سوى المصلحة الشخصية الفردية، مما صبغ الإنتاج والاستثمار بأنه نشاط خاص يقوم فيه كل منتج ومستثمر بتقدير الطلب على المنتج تبعاً للعائد والربح المنتظر ودون النظر للحاجات الحقيقية للأفراد لاعتمادها في آلية السوق التي تتحيز للقوة الشرائية للأفراد، هذا بالإضافة إلى سواد مساحات واسعة من أسواق العالم الرأسمالي، وعدم التأكد هذا عادة ما يؤدي إلى الاختلافات والأزمة الاقتصادية أما لزيادة العرض والطلب أو العكس والذي ينتج بسببه حرق في الأسعار واستنزاف قدرات المجتمع الاستهلاكية والادخارية والاستثمارية بسبب سوء استخدام الموارد وإهمال التكلفة الاجتماعية والقيم الأخلاقية ، ذلك للحصول على النتائج السريعة المباشرة وتحقيق أقصى ربح ممكن بأقل وقت ، طارحين المصلحة العامة وراء ظهورهم، وان حصل وتحقق من الإنتاج مصلحة عامة تكون عرضية وليست غاية مقصودة خطط لها.

8-1 مستوى الناتج القومي، لمستوى الناتج القومي أهمية ومصداقية خاصة في الإسلام وذلك لارتكاز هذا الناتج على ضوابط متعددة تجعله أكثر واقعا، وأدق دلالة منه في النظام الرأسمالي لاعتماد الناتج القومي في الإسلام على ما يلي:

1-8-1. محدد أولويات الاستثمار والذي يعني أن الناتج القومي هو تعبير عن الحاجات الضرورية للناس وان الإنتاج في البداية كان لتغطيتها، ومن ثم الانتقال إلى الجانب التحسيني والكمالي مع ارتباط هذا الناتج بقاعدة الحلال والحرام، وعدم الإسراف وتحرير البخل والتقتير مما يؤدي إلى أن الإنتاج جاء لخدمة الطلب وليس كما هو الحال في النظام الرأسمالي في واقع مجتمعاته الذي يعتمد على مقولة جان باتسي " العرض يخلق طلبه".

2-8-1 إن دلالة الناتج القومي في النظام الاقتصادي الإسلامي اصدق من حيث التوزيع ، والمعدل منه في النظام الرأسمالي ، والعائد إلى ضرورة عدالة التوزيع في الإسلام ووجود الأدوات المذهبية الكثيرة التي تعمل على تحقيق هذه لغاية مثل الزكاة، والصدقات ونظام النفقات والتكافل الاجتماعي، ومبدأ الحاجة، ووجوب توفير حد

الكفاية لكل فرد من ديار المسلمين وهذا يقلل من الفوارق التطبيقية مع وجودها في الإسلام إلا انه بدرجة تشتت اقل منه عن المعدل في النظام الرأسمالي.

1-8-3 ضالة الاختلاف في الأرقام القياسية المستخرجة بين سنوات مختلفة المنسوب إلى سنة أساس معينة في الناتج القومي، في النظام الإسلامي، مما يدل على أن القيمة النقدية والحقيقة للناتج بينهما توازن، وذلك لحرص الإسلام على الحد من التضخم بأنواعه وارتفاع الأسعار تبعاً له بما يملك هذا النظام من وسائل وأدوات نقلت من المبالغة في إعطاء دور للنقود أكبر من قيمتها بالإضافة إلى ارتباط تداول النقود بالإنتاج الحقيقي، ليس هذا فحسب بل يمكن ضبط الأسعار في حالة شططها عن المعتاد بالإضافة إلى تحريم الاحتكار والذي يعتبر الأساس في تفشي التضخم لحرمان الطلب من العرض المقابل له.

مما سبق بالإضافة إلى عوامل أخرى وتضافرها مع بعضها البعض نجد بان الزيادة في الناتج القومي تؤدي إلى زيادة في دخول كافة الأفراد تقريباً لما سلف من عدالة التوزيع الذي يتوخاه ويسعى إليه الإسلام وهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد التي تؤدي إلى التوسع في الاستهلاك المضبوط بعدم الإسراف والتوسع في الادخار الذي يختلف عن الاكتناز الذي حرمه الإسلام وبعيدا عن البخل المهلك لصاحبه . وتضافر هذا كله مع الأداة الإسلامية العظيمة "الزكاة" التي تخرج الأموال الموجودة بحوزة الأفراد إلى الاستثمار الذي يعتبر الطريق الحتمي لهذا الفائض لتحقيق مصلحة الدنيا والدين.

ويبقى بعد ذلك السؤال الخالد، كيف يختار المستثمر المسلم مشروعه الاستثماري وكيف يفضل بين المشاريع" وما هي أدواته التي يمكن أن يستخدمها؟

وقد جاء الفصل الثاني من هذا البحث للإجابة على ذلك والحديث النبوي الشريف من اجتهد فله أجرين ومن أخطأ فله أجر اجتهداه.

## الاستنتاجات

- اختلاف المفاهيم الاقتصادية بين النظام الاسلامي الاقتصادي والنظم الوضعية، فنجد مفهوم المال في الاسلام اوسع ويشمل مكنون الحياة الاقتصادية الحقيقي.
- خضوع الاقتصاد الاسلامي بدوال انتاجية مختلفة (النوع والكم) الى دالة الحلال والحرام، وبمعنى آخر، الحرية المقيدة بضوابط تحقق انسانية الانسان وقيامه بدور الخلافة.
- تحريم الاستثمار فيما لا يفضي الى انتاج حقيقي وخدمة ذات نفع منسجم مع الغايات والمتطلبات السوية واولويات الانتاج.
- تحريم الربا (الفائدة) وما يفضي اليه من معاملات وانتاج، والاهتمام بداول الانتاج والخدمات وسيلة وغاية، وبهذا فالمشتقات المالية بانواعها وكذلك الرهونات بمفهومها الوضعي بخلاف مقاصد الشريعة وغايتها.
- ان الاسلام وانسجاما مع تكريم الانسان وتسخير ما في الكون لخدمته قد وضع الاسس والقواعد التي تأخذ بالاسباب المشروعة للوصول للغايات من خلال منهج الوقاية التي تفضي الى السلامة، فكان دين وقاية ولا يعالج من لم يأخذ بالاسس والقواعد التي وضعها.

## الكتب والمراجع

1. القرآن الكريم
2. مختصر صحيح مسلم، الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيساوي، الطبعة الأولى 1987، دار مكتبة الهلال.
3. الألباني، محمد ناصر الدين، الجامع الصغير وزيادته، الفتح الكبير، 2، المكتب الإسلامي، عمان 1986.
4. الزرقا، محمد انس، بحث القيم والمعايير الإسلامية في تقويم المشروعات، مجلة المسلم المعاصر، جدة 1980، العدد 31، 1982.
5. الزرقا، محمد انس، بحث صياغي إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية المستهلك، الاقتصاد الإسلامي، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ط 1980.
6. الزرقا، محمد انس، نظم التوزيع الإسلامية، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، المجلد الثاني 1984.
7. الشاطبي، أبو اسحق إبراهيم، الموافقات في أصول الشريعة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون تاريخ.
8. الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، الجزء الثاني، دار المعرفة - بيروت، بدون تاريخ.
9. القرضاوي، يوسف، الحلال في الإسلام، ط7، المكتب الإسلامي، 1953.
10. الماوردي، أبو الحسن، أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا، ط. مكتبة مصطفى الباب الحلبي، 1955.
11. جاموس، مصطفى، الدليل العملي لدراسة الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية، مركز الفارس، عمان 1998.
12. شابر، محمد عمر، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة د. محمد زهير السمهوري، مراجعة د. محمد انس الزرقا، عمان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.
13. صقر، احمد، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومركزات الاقتصاد الإسلامي، بحوث مختارة، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ط الأولى، 1980
14. عبد العزيز، سمير محمد، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: أسس، إجراءات، حالات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 1997.
15. عبد العظيم، حمدي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات مكتبة النهضة المصرية، 1995.
16. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، المقدمة، دار القلم، ط5، بيروت 1984.
17. عز، نبيل، جلال، احمد فهمي، دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة، مكتبة عين شمس، القاهرة 1994.
18. Ron Willingham ' The People Principle, A Revolutionary Redefinition of Leadership', St. Martine Press. عن نشرة " خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال " الشركة العربية للإعلام العلمي (شعاع)، القاهرة، العدد 138، سبتمبر 1998